في تقرير عن الطاقة

طرق التسعير تؤثر في ضبط الاستهلاك ومستويات التضخم

بغداد / المدى

أشار تقرير الطاقة الاسبوعي لشركة نقط الهلال ان أنظار العالم تتجه باستمرار إلى الدول المنتجة بصفتها المسبب الرئيس لارتفاع قيمة فاتورة استهلاك الطاقة وبشكل خاص خلال فترات ارتفاع الأسعار، بينما لايؤخذ بنظر الاعتبار الاتجاه العام للاستهلاك لدى الدول المستهلكة الذي له تاثير مباشر ايضا في الاسعار، فقد أثبتت التجارب أن الارتفاع الحاد على الأسعار لم يكن نتيجة عوامل مصدرها المنتجون والمصدرون فقط، وإنما هناك عوامل أخرى تتعلق بخطوط الاستخراج والنقل والتكرير، وصولا إلى التوزيع، حيث يضيف كل طرف وعلى كل خطوة تكلفته وهوامش أرباحه قبل أن يصل إلى المنتج النهائي وإلى المستهلك الأخير، فيما تختلف هوامش الأرباح والتكاليف الأخرى من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى أيضا، حيث تفرض بعض الدول المستوردة نسب ضرائب تزيد عن ٥٠٪ من الثمن الذي يدفعه المستهلك النهائي. وأضاف التقرير ان من الواضح أن ليس كل ارتفاع على أسعار مشتقات الطاقة له تأثيرات ايجابية في الدول المنتجة له، ذلك أن العديد من الدول المنتجة تقع ضحية الارتفاع الحاد والمفاجئ على الأسعار للسلع والخدمات المستوردة، حيث يعمل هذا الارتفاع على تضخيم الفوائض النقدية المتاحة للإنفاق والذي يؤدي بدوره إلى رفع معدلات التضخم لدى تلك الاقتصاديات، الأمر الذي يترك آثار سلبية مباشرة على خطط التنمية طويلة الأمد من الصعب معالجتها إذا ما انخفضت تلك الفوائض، فيما لم تخرج الدراسات كافة التي تمت من قبل شركات النفط والمعاهد العلمية بتصور واضح عن اتجاهات الأسعار المسجلة خلال عام ٢٠٠٨ وفي كلا الاتجاهين، حيث أدت القطاعات الاقتصادية دورا مباشرا في مزيج الطاقة المطلوب ومستوياته والتي تتفاوت تبعا لتركيبة اقتصادها ووفرة النفط لديها، لذا يكون تأثير الأسعار في الاقتصاد والطلب يكون أكبر في الدول التي يكون للنفط فيها دور رئيسي في مزيج طاقتها، ولن يكون التأثير بنفس الدرجة لدى جميع الدول سواء كانت منتجة أم مستوردة نظرا لاختلاف حصة النفط في مزيج الطاقة المطلوبة والمستهلكة لدى قطاعاتها، فيما نجد أن قدرة الدول على تخفيض مستويات استهلاكها عن طريق رفع مستوى كفاءة الاستعمال والاستهلاك يساهم في تخفيض حجم المطلوب والمستهلك من الطاقة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان هناك تحسن كبير في جميع مفاصل الإنتاج والاستهلاك الصناعي والخدمي، فيما نجد مستوى الكفاءة لدى الدول النامية مازالت متدنية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يلقي بظلاله على حجم الطلب على مشتقات الطاقة لكل دولة اعتمادا على اتجاه الأسعار السائد. وأشار التقرير الى أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع (في منطقة الخليج)، ففي الإمارات قامت شركة «أو إم في» النمساوية للنفط والغاز بالانسحاب من مشروع مصفاة الرويس – المشروع المشترك بين تكرير والشركة النمساوية – وذلك بعد مرور أكثر من ١٢ شهراً على توقيع اتفاقية المشروع والتي تبلغ طاقتها ٥٠٠ ألف طن سنوياً، وكانت الشركة النمساوية قد أبلغت شركاءها مطلع كانون الثاني الحالي عدم مشاركتها في المشروع وأنها ترغب البحث عن مشاريع بديلة على صعيد المنطقة، من جانب آخر، تجري شركة نستله حالياً محادثات مع «تكرير» حول تقاسم حصة «أو إم في» بينها وبين «تكرير». ووافقت شركة أبو ظبي للعمليات النفطية البرية «ادكو» على عقدين لرفع الطاقة الإنتاجية في حقول الساحل وعصب وشاه بعد أن حصلت على عروض جيدة، على أن يتم الإعلان الرسمي عن ترسية العقدين سيكون قبل نهاية الشهر الجاري. وفازت شركة بتروفاك بالعقد (أ) وهو أكبر العقدين ويشمل العمل في حقل عصب، وفازت مجموعة شركات تشمل «تي. آر» الاسبانية و«المقاولين المتحدين الدولية» اليونانية بالعقد (ب).

وفي السعودية تستعد الشركة السعودية للكهرباء لتأهيل شركات من أجل المنافسة على مشروع كهرباء بمليارات الدولارات، حيث أن قدرة محطة الكهرباء المزمعة ستبلغ ١٨٠٠ ميغاوات إلى ٢١٠٠ ميغاوات، وسيجري تنفيذها بنظام البناء والتملك والتشغيل (بي .أو .أو)، ويبرم صاحب العرض الفائز اتفاقا لشراء الكهرباء مدته ٢٠ عاماً مع الشركة السعودية للكهرباء، وتسلم عطاءات التأهيل المبدئي بحلول ٢٨ يناير كانون الثاني، ومن المتوقع استدراج العروض النهائية في فبراير شباط. من جهة ثانية، من المتوقع أن تقوم البحرين والسعودية باستبدال وتوسعة خط أنابيب لنقل النفط يربط البلدين بحلول عام ٢٠١١ وذلك باستثمارات من المتوقع أن تصل إلى ٣٥٠ مليون دولار، ويمتد بطول ١١٤ كيلومترا. يذكر أن التصميم الهندسي لخط الأنابيب سيستكمل بنهاية العام الحالي وتستكمل أعمال الإنشاء في ٢٠١١. يذكر أن البحرين تستورد حالياً نحو ٢٣٠ ألف برميل يوميا من النفط من السعودية. وتبلغ سعة خط الأنابيب الجديد ٣٥٠ ألف برميل يوميا. وتعتزم البحرين إجراء توسعة بتكلفة ملياري دولار لمصفاة التكرير سترة لتعزيز طاقتها إلى نحو ٣٦٠ ألف برميل يومياً بعد عام ٢٠١٦ من ٢٦٠ ألف برميل يوميا الآن. وتوقع التقرير أن تكشف وزارة النفط العراقية قريبا عن أسماء الشركات النفطية العالمية الفائزة بجولة التراخيص الأولى التي تم إعلانها في العام الماضي بمشاركة ٣٥ شركة عالمية لتطوير عدد من الحقول النفطية والغازية. وسوف تعمل الشركات الفائزة وفق عقود تقديم الخدمات مقابل مبالغ مالية وهي ما تسمى بعقود الخدمة لتطوير الحقول النفطية والغازية. كما ستقوم وزارة النفط بعقد مؤتمر الشهر المقبل في مدينة اسطنبول التركية للتعريف بتفاصيل جولة التراخيص الثانية التي أعلنتها في الثلاثين من الشهر الماضي لتطوير ١١ حقلا نفطيا وغازيا موزعة بين مناطق مختلفة في شمال البلاد وجنوبها.

كما تعتزم وزارة النفط العراقية إقامة خط أنابيب جديد لضخ الغاز الطبيعي إلى سوريا في إطار الجهود المبذولة لتطوير مسارات جديدة لصادرات النفط والغاز، حيث أن الوزارة تجهز المتطلبات لتنفيذ مشروع لنقل الغاز من حقل عكاز إلى سوريا، كما توصلت الوزارة لاتفاق مع شركة متخصصة في إقامة خطوط أنابيب الغاز للعمل في المشروع من دون ذكر اسم الشركة.

من الواقع الاقتصادي

حاجة الجنوب للمياه وتحليتها

هادي طعمة

المياه ونقصها احدى مشكلاتنا الحالية في العراق ، بل تكاد تصبح معضلة اذا وضعنا في حسابنا التقارير المنذرة بالخطر في المستقبل القريب ، حتى انها لتكاد تكون ماثلة تحت بصرنا وبصيرتنا ، فلا يكاد يمر جيل حتى تكون قد حلت كارثة النقص المريع في المياه لتي بها ، وبها وحدها يصبح كل شيْ حياً، في الحين نفسه تنذر التقارير بالنقص المريع في مياه دجلة والفرات ولا يعود للمياه الجوفية ان تفي بجزء من الحاجة ،واذا كانت الاسباب غير مجهولة والامطار متعذر السيطرة عليها ودول الجوار لاتزال تبني السدود دونما حساب للآ. خر- فأن علينا الالتفات الى أنفسنا والتفكير بمصالحنا اعني مصالح شعبنا فنعطف بصرنا الى حوضي دجلة والفرات فنجعلهما منذ الان خزانين ضخمين يمندان بطول امتداديهما ، وذلك بالالتفات الى وجوب حفرهما عمقا وعرضا وتطهيرهما ما استطعنا الى ذلك ، وعلى الدوام ، فلا نبقي شيئا من الطمى ان يتراكم ليشكل عوائق ويصبح جزرات تسد المياه في الحوضين أو في أي منهما .

من ينظر الى وجود المياه وجريانها في كل الاحوال وفي احسن الاحوال يجد ان الجنوب متضرر في سائر هذه الاحوال ، فهو مصب للاملاح حتى في حالة فيض المياه في النهرين ،وامر الاملاح اشد كثافة وترسبا في جنوبنا العزيز بمحافظاته كافة وهي عديدة بما فيها المحافظات المتاخمة لها من وسط العراق ، ذلك أنها جميعا تشكو كثرة الاملاح واراضيها السبخة دليل صارخ على ذلك وبالتالي على تضاؤل نسبة نجاح الزراعة فيها ومن ثم على نقص واضح في المنتجات الزراعية و في محاولة الاقتراب من الاكتفاء الذاتي ان لم يكن تحقيقه وهو ما تطمح اليه سائر الحكومات على الاطلاق ، بغية الاستغناء عن الاستيراد وانفاق مبالغ يمكن الاستفادة منها في وجوه صرف اخر لايستغنى عنها في مجالات التنمية وافادة الشعب .

> فمجتمع الجنوب بملايينه الغفيرة يعاني ملوحة المياه الصالحة للشرب ولسائر الاستعمالات البشرية والحيوانية ايضا ،وما يكابده السكان وحيواناتهم ليس قليلا ولا يستهان به قط ، بل ان الكثير من سكان بغداد قدمتهم الفضائيات لكل ذي عينين

تلك اذن قضية بالغة الاهمية ، ولكنها ليست القضية الوحيدة في هذا المضمار ، فمجتمع الجنوب بملايينه الغفيرة يعاني ملوحة المياه الصالحة للشرب ولسائر الاستعمالات البشرية والحيوانية ايضا ،وما يكابده السكان وحيواناتهم ليس قليلا ولا يستهان به قط ، بل ان الكثير من سكان بغداد قدمتهم الفضائيات لكل ذي عينين

وهم يخوضون في مياه يشربون منها ويغتسلون بها ويقضون كل حاجاتهم منها بما في ذلك حيواناتهم وبعض اناعها يخوض في هذه المياه نفسها ،فأذا كان الانسان لا يستوي مع الحيوان في بعض الاعتبارات فان النظرة الانسانية ينبغي الا تفرق بينهما في الحاجة الى الغذاء والشراب والعلاج . ومهما يكن من أمر فأننا سنمضي في وضع الانسان معيارا للاولوية في الاعتبار جريا على ما اعتاده الناس ونقول قبل كل شيء انه مضن قرون وقرون على اهالي الجنوب وهم لايتذوقون من مياه الشرب الا الملح الاجاج برغم التصفية والتنقية ، يشعر بهذا المذاق المنفر كل من ذهب الى الجنوب اول مرة ، ولاسيما البصرة، واقبل على شرب كوب ماء صغير حتى لو كان في منتهى الظمأ، فأنه لن يستطيع ان يستسيغ بعضه بل لا يستطيع الا ان يلفظه ويرمي القدح لاعنا الغفلة التي أوقعته في هذه (الورطة) !.

ان قضية نقص المياه ونذرها التي تلوح للانظارمن الان توجب ليس التنبه الى هذا الامر وحده فقط بل وضع مسألة تحلية المياه في أولوية مشروعاتنا شأنها شأن النفط ان لم تكن أولى من النفط!

البورصة تكسب ٨,٣ نقطة وتتداول بـ١٤ مليار دينار

بغداد/ اصوات العراق

كسبت البورصة العراقية خلال شهر كانون الثاني الماضي ٨,٣ نقطة لمؤشرها العام، فيما شهدت تداول اكثر من ١٠,٧ مليار سهم بقيمة تجاوزت ١٤,٦ مليار دينار (١٢,٤ مليون دولار)من خلال ٢٠٢٥ عقد تداول.

وكانت البورصة اغلقت في آخر جلسة تداول لشهر كانون الاول الماضي على ٥٨,٣٦٠ نقطة، فيما اغلقت في آخر جلسة لكانون الثاني الماضي على ٦٦,٦٧٧ نقطة.

وتعد تداولات الشهر الماضي مقارنة بكانون الثاني من العام ٢٠٠٨ منخفضة بشدة حيث سجلت نتائج ذلك الشهر من العام ٢٠٠٨ تداول اكثر من ٢٠ مليار سهم بقيمة تجاوزت ٥٣ مليار دينار بحسب بيانات سوق الاوراق المالية.

فيما تعد مرتفعة قياسا بشهر كانون الاول ٢٠٠٨ الذي شهد تداول ٧ ملياراً سهم بقيمة تجاوزت ١٢,٧٠٦ مليار دينار. كما تم تنفيذ ١٤٦ عقد تداول لمستثمرين غير عراقيين باكثر من ٤٤٩ مليون دينار وبقيمة تجاوزت الـ٧٢٩ مليون دينار على مختلف القطاعات.

وحققت العقود الخاصة نسبة ٤٢٪ من اجمالي قيمة التداولات، حيث تجاوزت ٦,٦٩٢ مليار دينار باكثر من ٥,٤٨٨ مليار سهم، من خلال ٢٣ عقد تداول اغلبها على قطاع المصارف والباقي على قطاع الصناعة.

والأمر الخاص بحسب قوانين السوق، هو أمر خطي يفوض فيه المستثمر وسيطه لشراء أو بيع عدد محدد من أسهم معينة دفعة واحدة تتجاوز قيمتها السوقية ٥٠ مليون دينار أو عشرة ملايين سهم.

وشهدت البورصة ارتفاعا بمؤشر قطاع الفنادق والسياحة بلغ ٢,٢٥٥ نقطة ليغلق على ٢١,٢٥٢ نقطة بعد ان اغلق على ١٨,٩٩٧ نقطة في آخر جلسات كانون الاول من العام الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات جميع القطاعات الباقية بشكل طفيف جدا وهي قطاعات المصارف والتامين والاستثمار والصناعة والزراعة، ولم يسجل اي منها انخفاضا.

ويقول مستثمر لوكالة (اصوات العراق)، إن البورصة شهدت استقرارا خلال الشهر الماضي في اغلب قطاعاتها" الامر الذي وصفه بانه "استقرار ترقبي بانتظار تحرك المستثمرين العام نحو البيع او الشراء بعد الانخفاض الكبير باسعار الاسهم وعدم تحقيق اغلب الشركات خلال العام ٢٠٠٨ لنتائج مرضية للمستثمرين الذين خسر بعضهم الكثير نتيجة هذا الانخفاض".

وارجع المستثمر ارتفاع مؤشر قطاع الفنادق الى "الحركة التي شهدها القطاع خلال الخمسة اشهر الاخيرة والقفزة بالاسعار التي تجاوزت ٥٠٪ في بعض الحالات" الامر الذي يقول عنه إنه "طبيعي في ظل انخفاض رؤوس اموال الشركات الفندقية والسياحية مقارنة بموجوداتها وتمسك المستثمرين باسهمها وعدم عرضها بغية تحقيق ارباح" اضافة الى "الحديث عن عودتها للعمل وترميم ابنيتها القديمة وبناء جديدة اثر التحسن الامني".

كما شهد القطاع الخدمي بحسب المستثمر "ارتفاعا في اسعار ثلاث او اربع من شركاته الا ان الامر لم يظهر واضحا في مؤشره بسبب انخفاض اسعار اسهم شركات اخرى بالقطاع" والشركات المرتفعة "تعمل في مجال نقل البضائع والنفط والتي ابرمت عقودا مع وزارتي التجارة والنفط" الامر الذي من شانه ان "يحقق ارباحا جيدة اثر التحسن الامني وتعويضها لما تم نهبه خلال احداث ٢٠٠٣".

انتهاء مؤتمر دافوس بلا نتائج

المدى/ وكالات

انتهت اعمال مؤتمر منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا بالدعوة الى اعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي.

واعلن مؤسس المنتدى كلاوس شواب عن تأسيس «مبادرة اعادة الهيكلة العالمية» الهادفة الى اصلاح النظام المصرفي العالمي، وترشيد نشاطات قطاع الاعمال والتجارة عموما. نقلت البي بي سي ذلك عن المحرر الاقتصادي تيم ويبر واضافت تقول ان مؤتمر منتدى دافوس استمر خمسة ايام، وحضره نحو الفي شخصية من السياسيين ورجال الاعمال.

وناقش هؤلاء خلاله من اصطلح على تسميته بـ«ازمة النظام الرأسمالي» او ازمة الرأسمالية.

الا ان اكثر ما نوقش وبحث في هذا المؤتمر كان حول المشاكل، اكثر من تركيزه على الحلول.

وعلى الرغم من ان منظمي الجولة الحالية من المنتدى الاقتصادي اطلقوا شعار «تشكيل العالم لمرحلة ما بعد الازمة» الا ان الشعار بدا غير واقعي وربما جاء مبكرا.

وتركزت المناقشات والجدل بشكل كبير على القلق الذي يشغل بال السياسيين وكبار قادة قطاعات التجارة والمال والاعمال. وهم يحاولون الوقوف على درجة تأثير الازمة المالية العالمية، ومحاولة استشراف طرق وسبل للخروج منها. ولم يحاول احد من المشاركين في مؤتمر دافوس التصدي للطرح القائل بان العالم يتجه نحو فترة كساد عميقة وطويلة زمنيا.

أرامكو ترفع أسعار البوتان والبروبان ١٢٥ دولارا

طوكيو (رويترز)

قال مصدر في صناعة النفط يوم الاثنين ان شركة أرامكو السعودية حددت سعر الشحنات المتعاقد عليها لشهر شباط من غاز البروبان والبوتان بواقع ٥٠٥ دولارات للطن بزيادة ١٢٥ دولارا عن سعر شهر يناير كانون الثاني.

وتمثل أسعار شركة أرامكو مقياسا للمبيعات الفورية من غاز البترول المسال من الشرق الاوسط الى آسيا.

ويذكر ان الاسعار في تموز الماضي بلغت ذروتها عند ٩٠٥ دولارات للطن من البروبان و٩٥٠ دولارا لطن البوتان.

النمو الاقتصادي ضروري للاستقرار الاجتماعي .. الصين مثالاً

متابعة: قيس عيدان

متابعة : المدى

قال مسؤول حكومي رفيع في مقال بمجلة يصدرها الحزب الشيوعي أن الحفاظ على النمو الاقتصادي هذا العام هو المُهمة الرئيسية للحكومة وإلا فان الاستقرار الاجتماعي سيصبح مُهددا.

والجدير بالذكر ان الصين شهدت في الأسابيع الأخيرة سلسلة إضرابات لسائقي سيارات الأجرة واحتجاجات من العمال الذين فقدوا وظائفهم وأعمال شغب متفرقة مع تباطؤ النمو القائم على التصدير وتخلي الشركات عن العمالة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وقال زو يونجكانج قائد الأمن في الصين في المقال الذي نشرته مجلة «سعيا للحقيقة» (كيوشي) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الحاكم «الحفاظ على الاستقرار والتنمية الاقتصادية السريعة هو المهمة الرئيسية للعمل الاقتصادي في ٢٠٠٩ .»

وأضاف قائلا «الاقتصاد متصل بأرزاق الناس ويؤثر على كل أسرة وهو أساس الاستقرار الاجتماعي والوئام. (لذا) ينبغي على الدوائر السياسة والقانونية... الوفاء جديا بالمسؤولية الأولى المنوطة بها وهي الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.»

وقد هبط النمو الاقتصادي في الصين الى ٦,٨ بالمئة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ ليخفض نسبة النمو في العام كله الى أدنى مستوى في سبع سنوات عند ٩,٠ بالمئة وذلك مع وصول التأثير الكامل للازمة المالية العالمية الى البلد الاسيوي العملاق.

وقال مسؤول رفيع اليوم ان تقديرات الحكومة تشير الى أن حوالي ٢٠ مليون صيني من العمالة الوافدة من المناطق الريفية فقدوا أعمالهم بسبب التباطؤ الاقتصادي. وقال جو انه ينبغي التعامل بشكل ملائم مع الصراعات الناجمة عن الازمة المالية مثل احتجاجات العمال الذين توقف صرف رواتبهم وذلك «للحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.» من ناحية اخرى قال مسؤول رفيع يوم الاثنين ان حوالي ٢٠ مليون عامل مُهاجر من المناطق الريفية فقدوا وظائفهم بسبب التباطؤ الاقتصادي. وجاء تصريح المسؤول بعد أن حذرت الحكومة من أن تفاقم البطالة قد يثير اضطرابات اجتماعية. وقال تشن شيوين مدير مكتب المجموعة المركزية لاعمال الريف في مؤتمر صحفي ان عمليات المسح الرسمية وجدت أن نحو ١٥,٣ بالمئة من اجمالي العمالة الوافدة من المناطق الريفية للعمل في المدن عادت الى الريف بعد أن وفقدت وظائفها.

واضاف «من الانصاف القول أن الحكومة الصينية تتعامل بجدية بالغ مع قضية تشغيل العمال المهاجرين من الريف.»

وذكر تشن أن أرقام العاطلين عن العمل تستند الى مسح أجرته وزارة الزراعة شمل ١٦٥ قرية و ١٥ اقليما.

وجرى المسح قبل عطلة السنة القمرية الجديدة عندما يعود الصينيون تقليديا الى مسقط رأسهم وذلك في الاسبوع الاخير من كانون الثاني.

ويقدم تشن النصح لزعماء الحزب الشيوعي الصيني بشأن السياسات المتصلة بسكان الريف الذين يبلغ عددهم في الصين ٧٥٠ مليون نسمة.

وجاءت تصريحاته في المؤتمر الصحفي بعد يوم من اصدار الحكومة أول وثيقة لسياساتها الرئيسية في عام ٢٠٠٩ التي تضمنت تحذيرا من الضرر الذي يهدد مناطق الريف الشاسعة والفقيرة في معظمها نتيجة الازمة المالية العالمية.

وقالت الوثيقة «في الوقت الحالي تواصل الأزمة المالية العالمية الانتشار ويتفاقم تأثيرها السلبي على اقتصاد بلدنا يوما بعد الاخر كما أن الصدمات مستمرة في التنمية الزراعية والريفية.»

واضافت ان العام الحالي سيكون «صعبا للغاية» في كسب الرزق بالنسبة للمزارعين.

فقد هبط النمو الاقتصادي الصيني ٦,٨ بالمئة في الربع الاخير من العام مما دفع نسبة النمو في عام ٢٠٠٨ كله الى النزول الى أدنى مستوى في سبع سنوات عند ٩,٠ بالمئة وذلك مع وصول التأثير الكامل للازمة المالية العالمية الى البلاد.

وأدت موجة من إغلاق المصانع في أعقاب تراجع الصادرات الى ضياع ملايين الوظائف وخفض أجور من نجحوا في التشبث بوظائفهم مما فاقم مخاوف المسؤولين من تنامي الاضطرابات الاجتماعية.

صاعد

ارتفعت اسعار السيارات الحديثة المستوردة اصلاً من القطاع الخاص بعد ان شهدت اقبالاً كبيراً على اقناء تلك السيارت نتيجة للتحسن الامنى الحاصل فى العديد من مناطق البلاد ويقول المواطن بلال جمال ل(المدى) ان هذا الاقبال له سببان اولهما التحسن الامنى وامكانية اقتناء النوعيات الفاخرة والثانية عمر ومتانة السيارات الحديثة بعد ان اهلكت المواطن السيارات اقديمة (المنفيست) خصوصا موديلات التسعين نتيجة الاعطال الكبيرة والكثيرة مما جعل المواطن يرغب باقتناء السيارات الحديثة حيث تبلغ اسعار تلك السيارات ما بين عشرة الاف دولار صعودا الى ثمانية عشر الف دولار للسيارات الموجودة فى الاسواق باستثناء بسيط للسيارات بأنها الاكثر سعراً الاقرب موديل.

نازل

شهدت اسعار المولدات الصغيرة انخفاضاً ملحوضاً فبعد ان كانت اسعارها تتراوح بين ١٥٠دولاراً صعودا الى ٧٠٠ دولار حسب الانواع واحجام القدرة التشغيلية انخفضت اسعار هذه المولدات الى ما يقارب ٢٠٪ وعزا اصحاب المحال المتخصصة فى بيع تلك المواد الى التحسن المتوقع ان يحصل خلال الموسم الصيفى القادم إضافة الى رغبة المواطن على الحصول على مولدات من مناشى اصلية وبضمان بعد ان غزت الماركات التجارية (الاعتيادية) الاسواق العراقية ولعدة سنوات والتى تقدر بنحو اكثر من مليونى مولدة وبمختاف الماركات التجارية الاعتيادية التى تتصدر مناشيء الصين المرتبة الاولى فى تصدير تلك المولدات الى العراق من قبل القطاع الخاص.